نظرة في منهاج النقد عند المسلمين
قراءة مستلة من جهود أهل الحديث

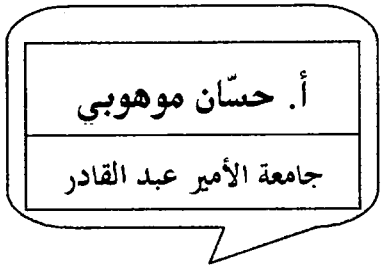

يتفق المسلمون قديما وحديثا إلاَ الشاذ القليل ممن يخالف جمهورهم. على أن السنة النبوية الشريفة هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى المنزل على النبي محمد صلوات الله وسلامه عليه. وكما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله وكلامه إلى الأمة. كذلك كانت سنته من القول والفعل والتقرير ... مبيَنة لآيات الكتاب. ومؤكدة لأحكامها. ومفصَلة لما أجمل منها. فضلا عن كونه عليه الصلاة والسلام المشرِّع الذي أرسى القواعد للمجتهدين من بعده. وبيَّن للأمة منهج الحياة ... .

ثم قام بين الأمة عبر عصورها نفر من ذوي الجلالة في العلم والدين. والمنزلة العليا في الأمانة والصدق. والمكانة المرموقة في الثقافة الشرعية حاولوا بجهود علمية مؤصلة خدمة السنة. وصون الأصل الثاني من أصول التشريع. فبأقلام التحقيق. وبالتأليف والتصنيف خدموا ذلك الأصل فذبوا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الكذب وغربلوا ما علق بالسنة والحديث من شبهات الدخلاء، فأدوا واجبهم في جهاد علمي. ومنهجي متواصل و أبانوا من خلال المعايير الدقيقة الصارمة في النقد والتمحيص عن صرامة في الموقف اتجاه التساهل في نقل المرويات النبوية بحيث فاقت تلك المعايير كل مقاييس النقد المزعومة والمدعاة من أهل المناهج الحديثة.

وإذا كان العالم اليوم – ونحن جزء منه– بحاجة إلى دراسة علمية متعمقة لمناهج البحث العلمي فعند أهل الحديث وعلمائه ما يحقق الغايات إذن. و يعطي رؤية حضارية نيّرة تقطع دابر الشك والعجز والتردد.

فلقد ورثنا عن أئمة علوم الحديث منهجا فريدا في النقد العلمي آثر الله سبحانه وتعالى به أمتنا الإسلامية حيث راحت هذه الأمة تهتم بالحديث النبوي الشريف اهتماما زائدا فاق كل التصورات والعقول. إذ اعتنت به عناية فائقة معهودة في أهل الاختصاص منها.وانطلاقا من قول من لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم: " نضَّر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها. فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" [1] وبصحبة المقولة الأخرى المشهورة التي كانت في الوقت ذاته تنبه إلى الخطر العظيم. وتحذر ممن قد يستغل السنة والحديث للدس على المسلمين ما ليس من كلام نبيهم أو شريعتهم. وهي قوله عليه الصلاة والسلام: "من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار"[2]

وانطلاقا من ذاك وتلك نلفي العمل بالتثبت في رواية الحديث والتأكد من نقله السليم في عهد مبكر جدا. وهو العهد النبوي. حيث روت لنا كتب الحديث بوادره في الكثير من الروايات الصحيحة التي تحكي سؤال الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم مستفهمين منه ما سمعوه عنه بالوسائط متثبتين من صحة ما نقل إليهم.ومن ذلك حديث من جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك. قال: صدق... "[3] فقد أخذ يسأله

---

[1] روى هذا الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أربعة وعشرون صحابيا، وألفاظه عديدة، أنظرها في: مقدمة سنن الدارمي 6/1 في (باب الاقتداء بالعلماء) من حديث جبير بن مطعم مرفوعا، ورواه ابن ماجة في مقدمة سننه 85/1 (في باب من بلغ علما) وفي كتاب المناسك 1015/2 في (باب الخطبة يوم النحر)، وأخرجه الترمذي عن ابن مسعود في الجامع، وذكر أنه حديث حسن، وابن عبد البر في جامع بيان العلم 39/1، وانظر مجمع الزوائد 137/1.

[2] رواه بهذا اللفظ أبو داود في سننه.

[3] رواه البخاري ..

عن أركان الإسلام تباعا مما نقل عنه إليهم. ولو أن هذا يعد من باب الاطمئنان القلبي ابتداء لكنه من باب الحرص على الصواب في المبلغ وتمحيصه أيضا.

وحيث لم يتوقف العمل بهذا المبدأ بعد عهد النبوة إذ لم يعد ممكن الرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في ما يشك فيه لغرض التثبت منه. فكان من ذلك ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهدهم بما نقل عن أبي بكر الصديق: "أنه أول من وقى الكذب عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وأول من احتاط في قبول الأخبار" [1] ثم عن عمر. "أنه لم يقبل بعض الروايات إلا بعد الإتيان بشاهدين على سماعها"[2] ولو أن ذلك لم يكن على عمومه. لكنه كان فيما له أثر فعلي بخصوص الأحكام... .فلقد التزم السلف بهذا المنهاج أيما التزام إلى أن اتسعت معالمه وبدا ظاهرة علمية جامحة في الأمة لا تنفك عن حياة الناس. لا لمجرد إشباع رغبة علمية. بل كانت الدوافع إليه أعمق وأدق.

اتساع الظاهرة العلمية:

ففي استمرارية دؤوبة أخذت بوادرالنقد ودوافعه تظهر وتتسع وتتخذ لها مناهج جديدة كان من أبرزها منهج معارضة الروايات والأخبار بعضهابعض حيث اقتضته طبيعة الحال في الناس. وحيث إنه كلما ازداد الخلل اشد نظام المراقبة .فعندما بدأ بعض الناس بالكذب اشتد نظام الإسناد. وعندما بدأ السهو والنسيان يكثر كثر الالتجاء إلى مقارنة الروايات حتى أصبح هذا المنهج أمرا مألوفا .لكن ليس من منطلق التشكيك في عدالة الناقلين. أو الإساءة إليهم بنسبة الكذب لهم وتهمته. وإنما كان من دافع باب التحرز من الوهم والسهو والخطإ. أي من جهة شرعية الاحتياط في ضبط الحديث المروي لا غير إلى أن ظهر عهد الفتن. ونشوء الطوائف والفرق السياسية ونحوها. وتفشي الوضع في الحديث حيث بدأ بعض الصحابة الكرام يسألون عن العدالة

---

[1] انظر المدخل للحاكم ص46، وفي ضوء ما قاله الحاكم قال الذهبي الثانية: انظر تذكرة الحفاظ 2/1

[2] انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 6/1، وحديث عمر مروي في الصحيح للبخاري 130/7 باب التسليم والاستئذان ثلاثا وكذا في الصحيح لمسلم كتاب الآداب، باب الاستئذان 16940/3 حديث 33 .

- وهي الثابتة فيهم - وعن أسماء الرجال وحالهم احتياطا في سبيل مكافحة الوضع وذلك باتخاذ وسيلة البحث والتفتيش في الأسانيد وفحص الرواة. يقول ابن عباس: "إنا كنا إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا. فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" [1] وحيث أخبر محمد بن سيرين أيضا فقال: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد. فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم"[2]

ثم اشتد الاحتياط. حتى أضحى الشعار "أن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها"[3]. سائرا على لسان كبار التابعين- وهم تلاميذ الصحابة وأصحاب مجالسهم وحاملو لواء الذود عن حياض السنة من بعدهم -. إلى حين أن بدأ النقد للمرويات الحديثية يأخذ منحى جديدا. فبرز علم التجريح والتعديل باتساع رقعة الرواية في عهد التابعين وبطول الأسانيد. وضعف الحفظ. وبين الشدة والاشتداد كان الزمن المتأخر ميدانا لانتشار. وتوسع منهج المعارضة بين الروايات. حتى بلغ أوجه في القرن الثالث هجري. ويدل على ذلك صنيع الأئمة الجهابذة: ابن معين. وابن حنبل.والبخاري. ومسلم. وأبي حاتم. وأبي زرعة. وغيرهم [4] . وكان أثناء ذالك الوقت قد حان عهد التدوين الرسمي أين توسعت رقعة النقد أيضا وأخذ هو الآخر يتجه نحو التدوين والتسجيل والتصنيف فيه بمناهج متنوعة. وفي ظروف ومناسبات تاريخية خاصة إلى أن توج العهد بتطور

---

1 مقدمة مسلم: ص13 .
2 المصدر نفسه: ص15 .
3 أخرج ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن عدد من التابعين 15/1/1، وقد رواه مسلم بلفظ: " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " المقدمة: ص14 .
4 راجع على سبيل المثال – والمضان كاف لذلك- كتاب التمييز للإمام مسلم: ص 183 –185 191 –194 ... وكتاب التمييز مطبوع في آخر كتاب منهج النقد عند المحدثين للأعظمي، الذي يقول في ص 66 من هذا الكتاب: إن المعارضة بين الروايات المختلفة لمعرفة الحديث الصحيح، وتمييز الصواب من الخطأ، ونقد الرجال، وإنزالهم منازلهم الطبيعية بدأت في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم- وترعرعت، وتفرعت واستعملت من قبل المحدثين النقاد كافة حتى أصبحت منهجهم العلمي في الأقطار والأزمان كافة .

علم الحديث من حيث الرواية والدراية فكانت التخصصات من أبرز ذلك التطور إذ أصبح النقد للحديث يشمل فروعا علمية شتى من أهمها: علم التجريح والتعديل، وعلم علل الحديث.

وبشكل أساسي اعتمد النقد في تاريخه العلمي على ركيزتين أساسيتين:

أركان النقد:

الأولى: الوثاقة في الراوي – وهو ما يعرف بالعدالة الدينية والسلوكية.

الثانية: صحة المنقول – وهو ما يعرف بالضبط، أو درجة إتقان الراوي للمروي ونقله عن مثله إلى منتهى الحديث مع موافقته للواقع الصحيح في الشيوخ.

هذا مع الإشارة إلى أن هذين الركنين وإن كانا متداخلين مع بعضهما إلى حد واسع لكنهما قد أخذ كل واحد منهما يشتغل به ويعتمد عليه بشكل خاص في علم دون الآخر. فكان لنصيب التجريح والتعديل في الركن الأول الحظ الأوفر. ولعلم العلل في الركن الثاني المجال الأوسع والميدان الأخصب والأصعب عند المحدثين النقاد بحيث كان لركن الضبط منهج متشعب عندهم. لأن صحة المروي لا تعرف إلا بضبط وإتقان الراوي له وفي كل حديث على حدة. وذلك من خلال المقارنة بين الأسانيد وطرقها والمتون مع قرائنها أو الدلائل المنوطة بالرواية كلها. وضم ملابساتها للبلوغ إلى الحكم الصحيح على كل رواية حديثية.

والذي يفسر هذه العملية .هو ما اتخذته المقارنة والمعارضة للحديث من مناهج متعددة في ميدان التعليل. ثم من خلال قواعد هذا العلم الجليل ونظرياته العلمية الدقيقة .وممارسات أئمة هذا الشأن في المسائل الحديثية. وهاتيكم قطوفا منها من كتب المصطلح وعلوم الحديث سيقت تحت عنوان "طرق معرفة العلل. أو سبل معرفة العلة وإدراكها". يقول الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه. وينظر في اختلاف رواته. ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[1]

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: ص 82 .

ويقول زين الدين العراقي: "وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الناقد بذلك إلى اطلاعه على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك مع كون الحديث المعل ظاهره السلامة من العلة".[1]

ويقول الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله".[2] ويقول الحافظ ابن حجر: "... ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث. بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق والروايات".[3]

ويقول الحافظ ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد ولم يرو الثقاة خلافه (إنه لا يتابع عليه) ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلاّ أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا. ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه" [4]. ويقول يحي بن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه" [5]. ويقول الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه. والحديث يفسر بعضه بعضا" [6]. ويقول على بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[7]

---

1 مقدمة ابن الصلاح ص53.
2 مقدمة صحيح مسلم 7/1
3 النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني: 712/2
4 شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ص 208 .
5 نقلته عن الخطيب البغدادي من كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 212/2 .
6 م ن .
7 م ن .

ويقول ابن الصلاح: "ويستعان على إدراك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على أنه خطأ ووهم".[1]

والجدير بالذكر، هو أن البحث في الوسائل العملية لنقد الحديث أوا لكشف عما فيه من أوهام أو نكارة يقتضي الكلام عن شخصية الناقد المتصدر لمهمة النقد وعملية الحكم على الحديث، أي ما الوسائل المعرفية التي تمكن كاشف العلل من الوقوف على العلل في الأحاديث؟

صفات كاشف العلل:

فلقد كان النقد أو الحكم على الأخبار -سندا ومتنا- يتطلب معرفة واسعة ضافية بعلوم الحديث، وحفظا للطرق المختلفة في الروايات والأبواب حيث ما كان لناقد الحديث أن يحكم على الحديث بالنظر إلى طريق واحد أو بمعزل عن رواياته وطرقه الأخرى أو من دون حفظ أو فهم...." فإمكانية الكشف عن الحديث المنكر أو المردود -مثلا- ليست بالأمر الهين، فهي تتطلب معرفة كبيرة بالرواة ودرجاتهم، ومعرفة أخرى ضافية بالمرويات والإحاطة بها للجزم بالغرابة والتفرد، أو الشهرة والاستفاضة، كما يقتضي يقظة عالية دائمة تمكن من الوقوف على المناكير في وسط هذا الخضم المتلاطم من النصوص الحديثية".[2]

ومن أبرز الصفات التي لا بد من توفرها في شخصية رجل العلل إلى جانب الذكاء الثاقب والفهم الواسع والخاص، والموهبة الخلقية نجد سجلات تاريخ علم الحديث وأسفاره تسطر المعارف الآتية:

- معرفة المدارس الحديثية.
- معرفة من دار عليهم الإسناد.
- معرفة الأبواب.

---

1 مقدمة ابن الصلاح ص 53 .
2 الصناعة الحديثية في سنن البيهقي لنجم عبد الرحمان خلف، ص 418.

- معرفة مواطن الرواة ووفياتهم.
- معرفة المدلسين وطبقاتهم.
- معرفة المرسلين وأحاديثهم.
- معرفة المختلطين.

وبذلك خص الله تعالى بمعرفة الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث. كما يقول الحافظ أبو عبد الله بن مندة :"إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث ".[1]ويؤكده الحافظ ابن حجر العسقلاني عندما يقول: "... ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا. وإطلاعا حاويا.إدراكا لمراتب الرواة. ومعرفة ثاقبة" [2]. ومنه لا نجد من يتكلم في علل الأحاديث إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ممن يمتلكون على رأي المحقق ابن رجب الحنبلي: " فهما خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان. ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك" وثم يقرر حقيقة هامة تجلت بقوله: "وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره. وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم"[3].

منهج النقد

وأما وسائل عملية نقد الحديث أو عملية الحكم عليه بالصحة أو الضعف،فمنها المعارضة، والمقارنة بين الروايات. والمذاكرة. يقول الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد

---

1 شرح علل الترمذي: ص 286
2 النكت على كتاب ابن الصلاح: 711/2
3شرح علل الترمذي 756/2 و758.

توافقها" [1]. ولقد ترعرعت هذه الوسائل ،وتفرعت واستعملت - كما أسلفنا- من قبل المحدثين النقاد كافة حتى أصبحت من منهجهم العلمي في الأقطار والأزمان كافة.

والمعارضة في علوم الحديث: "هي مقابلة المرويات بعضها ببعض ومقارنتها. والملاحظ أنهم يشيرون إليها دائما في الفحص والتنقيب نظرا لأهميتها واعتمادهم عليها. فكما ينكشف بها كذب الرواة وانتحالهم ما ليس من حديثهم يتكشف بها كذلك جوانب كثيرة من وهم الرواة وسهوهم وغلطهم فيحكم على الراوي بالضبط والإتقان، أو بالخلل اليسير أو الكثير مع صدق في اللسان" .[2] فهي وسيلة عملية في معرفة الحديث الصحيح ،وتمييز الصواب من الخطأ.

أي بجمع الروايات ومقارنتها ببعض نعرف الشواهد والمتابعات التي قد تتسبب أحيانا في نقل الأحاديث من درجة دنيا إلى درجة عليا، وكذلك عن طريق المقارنة نعرف الأنواع من الحديث كالصحيح والحسن والضعيف والشاذ والمنكر والمعلل والمدرج وغير ذلك. وعن طريق مقارنة الروايات نحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم" [3] فمؤدى الكشف عن أوجه الرواية إذن هو النظرة السليمة والصائبة في الأحكام على الأحاديث وبمنهجية نقدة الحديث المتمثلة في العرض للروايات بعضها ببعض والمقارنة فيما بينها.

بل ويزداد الأمر وضوحا قبل الحكم على الحديث عندما ينضاف إلى عملية الاعتبار تلك منهج المذاكرة أيضا، فيصير العرض وتصبح المقارنة والمذاكرة طرقا علمية وعملية منهجية ومهمة إيجابية في النقد والكشف عن العلل فالحكم على الحديث قبولا وردا.

---

1 مقدمة صحيح مسلم: ص 7

2 عن الدكتور أحمد نور سيف في مقدمته لتحقيق تاريخ الدوري 85/1 .
غير أن هذا المنهج توسع كثيرا بمرور الزمن وتنوعت طرقه وأسبابه، ونشأت في ظله مناهج أخرى للمقارنات،كما هو مفصل عند الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه منهج النقد عند المحدثين، انظر: ص66 وما بعدها .

3 منهج النقد عند المحدثين: ص 49 بتصرف .

وهذا الإمام البيهقي يقول: "وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث، ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفناه" [1] وكما هو عن الإمام الأوزاعي في قوله: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوه أخذنا به، وما أنكروا تركناه" [2].إلى جانب التصريح الآخر للإمام الحاكم في مقولته: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما خفي من علة الحديث." [3] وقول الشيخ أحمد شاكر: والطريق إلى معرفة العلل :جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته، أ و يتردد فيتوقف فيه . [4]

نكت المنهج :

وأما العبرة من هذه العملية المنهجية فهي ما تفرزه من حالات ترتبط بالحديث المقبول والمردود أو بالمعلل وبالراوي المحدث -أي تلك الدلائل والأوضاع المساعدة على كشف الخلل أو إثبات الصواب خلال السياق الروائي في الطرق والمتون. ونقصد بها: 1. دليلة التفرد 2. دليلة المخالفة 3. المشاركة.

فالتفرد: هو أن ينفرد الراوي برواية الحديث دون غيره سواء بالسند أ, بالمتن...

والمخالفة: هي أن يخالف الراوي غيره سواء في السند أم في المتن...

والمشاركة: هي أن يشارك الراوي غيره بالموافقة على سياق النص الحديثي متابعة أو شاهدا.

---

1 معرفة السنن والآثار للبيهقي 144/1 .
2 المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص 318 .
3 معرفة علوم الحديث للحاكم ص 60 .
4 الباعث الحثيث: هامش ص 65

والنكتة العلمية من كل ذلك -حسب حيثيات مسائل علوم الحديث- تكمن في أن مشاركة الراوي لأهل الحفظ والرضا تدل على الواقع الصحيح للرواية إلا إذا كان الراوي من شديدي الضعف ممن لا تقبل موافقتهم بطبيعة الحال. وأما التفرد والمخالفة فالواقع الصحيح فيهما من عدمه فدائر على القرائن وملابسات أخرى. يقول الحافظ ابن الصلاح: "الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر. ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك".[1]

وكما علم في ميدان التعليل أيضا، أن وهم الراوي قد يكون ناشئا عن ملابسات خاصة بالإسناد، وقد يكون ناشئا عن الوهم المجرد دون ملابسات خاصة. ومن ثمة أسست القواعد فكان منها على سبيل المثال قاعدة سلوك الجادة التي تقول: "إن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة فيسلكه من لا يحفظ" [2] إشارة إلى مدعى الارتياب في الراوي وكشف علة سنده ونقده.

وأما اللافت للانتباه في كل هذا فهو أن مجمل القرائن في منهجية الانتقاد أيضا تدور على ضابط عام واحد هو: مظنة الخطإ الناتجة عن التفرد أولا -ذلك أن الأصل في الرواية الاشتهار-أو عن عدم احتمال واقع الرواية للمخالفة عند المخالفة كعدم تأسيس الرواية على تعدد أوجهها من الشيخ المدار، أو مخالفة الراوي للأرجح مع تعذر الجمع وبالتالي تكون قد دلت القرائن السلبية على المخالفة المردودة وأفضت بها إلى نكارة الحديث عند الناقد.

---

1 المقدمة: ص 81 .
2 شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 725/2 .

غير أن الذي يجدر ذكره هنا- وهو أمر غاية في الأهمية- أن قرائن القبول والرد غير مطردة في كل مسائل الحديث وممارسات أئمة النقد والتعليل. وإنما الأمر دائر مع ملابسات الرواية المعينة وواقعها النقلي فيها بحيث نجد في كتب علوم الحديث عامة وفي الشروحات على المؤلفات في العلل خاصة أن المحدثين النقاد لهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم ضابط يضبطه. يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه على علل الترمذي [1]: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يروي الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه. ويجعلون ذلك علة فيه. اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه... وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم ضابط يضبطه". أي أن الأمر على التفصيل وليس هناك قانون مطرد.

وأخيرا، وبعد هذه الجولة العلمية عبر النصوص في منهج النقد الحديثي وأصوله نسوق من صعيد الفوائد العلمية مستلات أخرى من بحوث أهل الحديث مقررة من المنهج نلخصها في الآتي: أن للمقارنات قيما علمية ودورا فعالا حيث استلزمتها دراسة رواية السنة والدفاع عنها وتحقيق أصولها ومصادرها، كما أبانت عن دقة نظر علماء السنة والحديث، وأكدت رسوخ قدمهم في النقد والتحقيق لضبطها ودأبهم على صيانتها أسانيد ومتونا وفق قواعد البحث العلمي النزيه...

ففي المقارنة للأسانيد توضيح لأيها أعلى أو أنزل درجة من الآخر، وإبانة لعلة من علل الحديث المختلفة كالاضطراب، أو دخول حديث في حديث. أو وصل مرسل. أو إرسال لموصول. أو رفع موقوف ونحو ذلك مما يخالف الواقع الصحيح للرواية. ونفي لصفة تدليس عن راو مشهور به لتصريحه في أحد الطرق للحديث بالسماع من وجه آخر، أو إفصاح عن دقة بعض الرواة في تحمل الرواية بألفاظ الإخبار والتحديث أفرادا وجمعا وخاصة عند من يفرق بين هذه الألفاظ من

---

[1] المرجع السابق ص 208

المحدثين... كما قد تحدد المقارنة في الأسانيد أوصاف أحكامنا على الحديث من حيث الرفع أو الوقف أو القطع أو الإرسال. ومن ثم فقد يغير ذلك من أحكامنا على الحديث نفسه. وقد توضح أيضا الجهد الذي بذله المؤلفون في سماع الحديث عن عدة شيوخ، بل وتفسر المقارنة أيضا الشهرة التي يظفر بها بعض الأحاديث، وربما تغير حتى الحكم على إسناد بعينه من الضعف إلى درجة القبول... وإلى غير ذلك من الفوائد الجمة الكامنة في العملية المنهجية كلها.

وأما المقارنة من حيث المتن فأهم نتائجها:

- توضيح أوجه الاختلاف بالزيادة أو النقص لفظا أو معنى في الروايات المتعددة للحديث الواحد.
- أو إضهار وجه ترجيح رواية على أخرى لاعتبارات تشتمل عليها الرواية الراجحة.
- تحسين الظن بالراوي الضعيف الحفظ إذا جاء الحديث من طريق قوي متفق مع حديثه وروايته.
- كما قد تسيء الظن بالمختلف فيه من الرواة إذا شذت روايته عن غيرها.
- إضافة إلى أن المقارنة في المتن قد تعين على كشف الحالة التي تحدث فيها الراوي إذا كان من المختلطين في فترة ما من حياته. فشذوذ روايته قد يكون دليلا على أنه تحدث بها بعد اختلاطه...[1] ونحو ذلك من النكت العلمية الجمة في مجال المقارنات ومنهج العرض للسياقات الحديثية في الطرق والنصوص.

فهذه شذرات من جوانب تاريخ النقد وجهود علماء الحديث وجهابذته في الذود عن حياض الحديث النبوي الشريف وتنقيته من المعلول والدخيل. وإنها جهودا تدل في تاريخ منهج نقدهم على ما بذلوه من ضناء بذل الوسع في هذا السبيل لم يقع مثيله في أمة من الأمم. بل ولم يرق بعد المنهج الحديث حتى إلى بعض تلك الجهود على الأقل في دقتها ووثبتها المنهجية تمحيصا للتاريخ ومروياته ولله الحمد والمنة، ومنه الحفظ والسداد.

---

[1] بعض ما ذكرنا مستل من بحث في نقد الحديث للأستاذ سيف الدين عليش، أنظره في مجلة رسالة الإسلام – مصر – أفريل 1960.